أثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٩ـ٢٠١٩)

إعداد

د. أحمد سعيد كرم البكل

مدرس الاقتصاد

كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس

Ahmed.Elbokl@eco.suezuni.edu.eg

Ahmedelbokl251@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث- العدد الأول – الجزء الثالث- يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

البكل، أحمد سعيد كرم (٢٠٢٢) أثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٩ـ٢٠١٩). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج٣. ١٣٧٩ـ ١٤٠٣.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

د. أحمد سعيد كرم البكار

الملخص

تواجه العديد من الدول على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، العديد من العوائق والعراقيل التي قد تؤدي إلى انخفاض معدلات نموها الاقتصادي، وانحراف بعض أنشطتها الرسمية عن مساراتها الصحيحة نحو مسارات غير رسمية. وتعد أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من أحد تلك المسارات التي لا تستطيع الدولة حصرها، وبالتالي لا تمثل مصدراً من مصادر ايرادات الدولة الضريبية، لذلك يسعى هذا البحث لمحاولة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الموازنة العامة في مصر.

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤) نمواً ملحوظاً في حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهي الفترة التي اتسم فيها الاقتصاد بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث تضاعفت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج المحلى الإجمالي من ٢٣% الى ٤٤% واستمرت في التزايد حتى ٦٩% في عام ٢٠١٣ و٥١% عام ٢٠١٤، وذلك قد يكون راجع الى عدة عوامل أهمها فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد الى اتجاه المستوردين لشراء العملة الأجنبية مما ادى الى تنشيط السوق الموازية. وبدأ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الانخفاض بعد عام ٢٠١٤ ليصل الى أقل نسبة له وهي ١٣% من الناتج المحلى الإجمالي، ولكن في عام ٢٠١٦ ارتفع مرة أخرى مع تطبيق برامج الإصلاح الرسمي في تلك الفترة وتعويم الجنيه المصري مما أدى لحدوث صدمة في الاقتصاد المصري أدت الى ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى٤٠ % الناتج المحلى الإجمالي. تفقد مصر ما يعادل في المتوسط ٤% من ايراداتها الضريبية الى الناتج المحلى الإجمالي نتيجة التهرب الضريبي الناتج عن وجود الاقتصاد غير الرسمي ٢٠١٩ وذلك يدل على ضخامة المبلغ التي تكبدته الدولة من خسارة نتيجة وجود مثل هذه الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المصري

الكلمات الرئيسية : القطاع غير الرسمي، الموازنة العامة، التهرب الضريبي، الناتج المحلى الإجمالي، الدخل غير الرسمي.

١- مقدمة

تعاني الكثير من الدول النامية من ازدياد حجم وتوسع القطاع غير الرسمي، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين ٣٠-٧٠% من إجمالي الناتج المحلى لهذه الدول، وهو ما يعنى أن نسبة كبيرة من الأنشطة الرسمية في الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة، وهو ما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة لهذه المنشآت التي تعمل داخل هذا القطاع، حيث تتصف معظمها بانخفاض معدلات الإنتاجية وجودة المنتج وذلك نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي وبالتالي يمثل بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانوني عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية.

وفي إطار الحاجة الى زيادة موارد الدولة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للأنفاق على الخدمات العامة " كالرعاية الصحية والتعليم وانشاء الطرق وغيرها" فأن الأمر يتطلب اللجوء الى فرض الضريبة ولكن نظرا للصعوبات الرسمية التي تواجه المجتمع فكان لزاما عدم فرض ضرائب جديدة بل توسيع الوعاء الضريبي ليشمل القطاعات غير الرسمية التي بلغت نسب كبيرة من حجم الاقتصاد، وذلك عن طريق انشاء سياسات ضريبية فعالة من اجل خلق بيئة ضريبية جيدة الا انها تواجه بعض التحديات في العديد من البلدان النامية.

وتعد قضية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب ، فقديماً كان ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحلل من القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خارج القطاع الرسمي يحرمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي، ولعل من المزايا التي تتحقق من تحول القطاع غير الرسمي إلى رسمي هي انه يمثل وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة، واتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من المميزات الاقتصاد الرسمي ؛ مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول على خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية، والحصول على الائتمان، والقدرة على التوسع في السوق وكذلك زيادة معدلات النمو وخفض معدلات الفقر، وذلك استنادا على وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو، وكذا بين النمو وخفض معدلات الفقر.

٢- مشكلة البحث

تعاني اقتصادات العديد من الدول من ظاهرة الاقتصاد أو القطاع غير الرسمي، حيث إن هذا النوع من القطاع غير الرسمي يمثل نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلى الإجمالي،

وفي بعض الأحيان قد يكون نمو هذا النوع من الاقتصاد أكبر من معدل نمو الاقتصاد الرسمي نفسه.

وتتمثل المشكلة البحثية في) ما هو تأثير الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في مصر؟)

٣- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية وهي" يؤدى الاقتصاد غير الرسمي الى زيادة عجز الموازنة العامة للاقتصاد المصري "

٤- هدف البحث

يهدف البحث الى اختبار صحة الفرضية السابقة من خلال تحليل وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته من الناتج المحلى الإجمالي وتأثيره على الايرادات والنفقات العامة وبالتالي على عجز الموازنة العامة في مصر.

٥- منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، فمن ناحية المنهج الأول سيتم التطرق لمفاهيم وأنشطة الاقتصاد غير الرسمي ومناهج قياسه وايضاً الايرادات والنفقات للموازنة العامة للدولة. أما بالنسبة للمنهج الثاني سنتناول فيه محاولة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ونسبته من الناتج المحلى الإجمالي ومدى تأثيره على الايرادات الضريبية للدولة ومدى التهرب الذي يحدث في حصيلة هذه الايرادات نتيجة وجود هذا النوع من القطاعات غير الرسمية، وسيتم التطرق لمحاولة تقدير مدى مساهمة هذا القطاع في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة إذا تم دمجه في الاقتصاد الرسمي في مصر.

٦- الإطار النظري للبحث

تواجه العديد من الدول على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، العديد من العوائق والعراقيل التي قد تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانحراف بعض أنشطتها الرسمية عن مساراتها الصحيحة نحو مسارات غير رسمية. ويعد الاقتصاد غير الرسمي من أحد تلك المسارات التي لا تستطيع الدولة حصرها، وبالتالي لا تمثل مصدراً من مصادر ايرادات الدولة الضريبية، لذلك يسعى هذا البحث لمحاولة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الموازنة العامة في مصر.

ويعد Gutmann أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلى Subterranean Economy، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الرسمية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر البسيط الذي يمكن معه إهمالها. ونتيجة

لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها Gutmann وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصادات الخفية في دول العالم المختلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات إن نسبة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول العالم.

وأدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وما إذا كان الاقتصاد غير الرسمي يتزايد أم لا؟، وما إذا كان من الممكن قياس حجم هذا الاقتصاد والتحكم فيه؟، وما إذا كانت التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجود هذا الاقتصاد مرتفعة أم لا؟[1].

ولقد أطلقت مصطلحات متعددة على هذا القطاع من الاقتصاد. فقد أسمى بالاقتصاد التحتي Underground Economy، والاقتصاد الخفيHidden Economy، والاقتصاد الأسود Black Economy، والاقتصاد غير الملموسUnobserved Economy، والاقتصاد المغمور (الغاطس) Submerged Economy، والاقتصاد السفلى Subterranean Economy، والاقتصاد غير الرسمي Informal Economy، والاقتصاد الثاني Second Economy، والاقتصاد غير المسجلUnreported Economy، واقتصاد الظل Shadow Economy، والاقتصاد المقابل Counterpart Economy، واقتصاد الباب الخلفي Back Door Economy، وغير ذلك. وأيا كانت التسمية فان الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم.

١/٥ مفهوم وأنواع الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر مفهوم الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي من الأمور المهمة خصوصاً في مجال الدراسات التطبيقية لهذا النوع من الاقتصاد. حيث انه بناءً على التعريف سوف تتحدد مهمة التقدير. حيث أنه ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي. فالمقصود بعبارة الاقتصاد غير الرسمي تختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في مثل هذا الاقتصاد. على سبيل المثال فأن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب ما لم يدخل ضمن هذه الحسابات[٢]. وهناك تعريف آخر لهذا الاقتصاد ينصرف إلى أنه كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد

(1) Gutmann, P. [1977] "The Subterranean Economy "Financial **Analysts Journal**, Nov./ Dec. pp. 26-34.

(2) Edgar L. Feige, 2004. "How Big Is the Irregular Economy in The Us?" **Macroeconomics,** University Library of Munich, Germany., Nov./Dec. pp 3-15.

تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول)[١]. إن كل من هذين التعريفين مهم وكلاهما مفيد ولكن لابد أن ندرك أن هذين التعريفين ينصرفان إلى أشياء مختلفة.

يشير Mirus, Roger & Smith[٢] إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي سيعتمد على المنظور الذي ننظر منه لهذا الاقتصاد. فقد ننظر للاقتصاد الخفي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود مثل هذا الاقتصاد، أو منظور آثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل. ومن المنظور الأول فأن نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة. ووفقاً لذلك فان الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. أما من المنظور الثاني فان الاقتصاد الخفي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليداً للدخل، سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، أو سواء إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

ومن ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل Schneider [٣] يشير إلى أن الاقتصاد الخفي لا يعنى أن كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي. فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الخفي جانباً من المعاملات التي تتم أصلاً في الاقتصاد الرسمي. فقد تُنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته ومع ذلك يتم استخدامها في الاقتصاد غير الرسمي، ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي حدثت في الاقتصاد غير الرسمي ضمن حسابات الناتج القومي.

ويوضح الجدول التالي رقم (١) المفهوم الأشمل للاقتصاد غير الرسمي. حيث يتضح من الجدول أن التعريف الأدق والأشمل للاقتصاد غير الرسمي يشمل الدخل أو العائد أو الأرباح غير المبلغ عنها من إنتاج السلع والخدمات الرسمية المشروعة - سواء من المعاملات النقدية أو غير النقدية وبالتالي يشمل جميع الأنشطة الرسمية التي ستكون خاضعة للضريبة بشكل عام إذا تم تقديم اقرار ضريبي بها إلى السلطات الضريبية.

---

(1) Grazia, R. [1982] " Clandestine Employment: A problem of Our Times, **international Labor Review**, v119 n5 p549-63 Sep-Oct 1982

(2) Mirus, R. & Smith, R. [1994] " Canada's Under Ground Economy "Canadian **Business Review.** Volume 21. pp 25-29**.**

(3) Schneider, F. and D. Enste (2000), Shadow economies: Size, causes, and consequences, **The Journal of Economic Literature**, 38/1, pp. 77–114.

جدول رقم (١)

أنواع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي[١]

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
أنشطة غير مشروعة	التجارة في البضائع المسروقة تداول المخدرات وتصنيعها، القمار، التهريب، التزوير وغسيل الأموال وغيرها		مقايضة المخدرات والسلع المسروقة والتهريب. إنتاج أو زراعة المخدرات للاستخدام الخاص.	
أنشطة مشروعة	**التهرب الضريبي Tax Evasion**	**تجنب دفع الضرائب Tax Avoidance**	**التهرب الضريبي Tax Evasion**	**تجنب دفع الضرائب Tax Avoidance**
	الدخل غير المبلغ عنه من العمل الحر، الأجور والمرتبات والأصول من العمل غير المبلغ عنه.	خصومات للموظفين، مزايا إضافية. والهدف منه تقليل او تدنية دفع الضرائب	مقايضة أو مبادلة الخدمات والسلع القانونية	كل عمل تفعل لنفسك أو بمساعدة الغير.

مما سبق يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه " كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وأما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد ". ووفقا لهذا التعريف فان أنشطة الاقتصاد الخفي تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يعلن عنها للجهات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والقمار والتهريب وغيرها. وأخيراً عمليات المقايضة التي تتم بدون استخدام النقود[٢].

وسيقوم هذا البحث على استخدام التعريف الضيق للاقتصاد غير الرسمي والذي يشمل كل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المشروعة والتي نتج عنها سلع وخدمات ولكن تم إخفاؤها عمدًا عن المؤسسات الضريبية وذلك للأسباب التالية:

١. التهرب من دفع الضرائب مثل (ضرائب الدخل أو ضرائب القيمة المضافة).

(1) Lippert, O. and M. Walker (eds.) (1997), The Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact, **The Frazer Institute**, Vancouver, B.C.

(2) Tanzi, V. (1983), The underground economy in the United States: annual estimates, 1930– 1980, **IMF Staff Papers,** 30, pp. 283–305.

٢. تجنب دفع التأمينات الاجتماعية للعمال.

٣. تجنب بعض المعايير القانونية واللوائح الخاصة بسوق العمل، مثل الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل، ومعايير السلامة، وما إلى ذلك.

٤. تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية، مثل استكمال الاستبيانات الإحصائية أو الإجراءات الإدارية الأخرى.

٢/٦ أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي

تتعدد أسباب وعوامل ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث تتنوع بين أسباب وعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث ان هذه الأسباب مجتمعه قد تكون سبباً في ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي في كل دول العالم عامة والدول النامية خاصة. الا ان العوامل الرسمية تأتى في المقام الأول من بين هذه العوامل الرئيسية المسئولة عن ظهور وتنامى هذه الظاهرة، وتختلف هذه الأسباب من دولة الى أخرى وايضاً تختلف في تأثيرها ما بين الدول المتقدمة والنامية. ومن أهم هذه الأسباب:

١/٢/٦ معدلات الضرائب Tax's Rates

ان ارتفاع العبء الضريبي الإجمالي على أجور العمال وعلى خياراتهم ما بين اختيار العمل أو وقت الفراغ قد يؤدى ذلك الى انخفاض عرض العمل في الاقتصاد الرسمي واتجاههم الى الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي يتسع الفرق ما بين نوعي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، حيث ارتفاع معدلات الضرائب يؤدى الى انخفاض الدخل المتحصل عليه بعد خصم الضرائب. واتجاههم الى القطاع غير الرسمي يكون بهدف زيادة العائد أو الارباح وخفض التكاليف[1].

٢/٢/٦ أداء المؤسسات Institutions Performance

تعتبر جودة المؤسسات عاملاً اساسياً لتنامى القطاع غير الرسمي. حيث يلعب التطبيق الفعلي والتقديري لقانون الضرائب واللوائح من قبل الحكومة دورًا حاسمًا في ظهور الاقتصاد غير الرسمي حتى أكثر أهمية من العبء الفعلي للضرائب. وترتبط البيروقراطية والفساد ارتباط كبير بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، في حين أن سيادة القانون من خلال تأمين حقوق الملكية وإمكانية إنفاذ العقود تزيد من فوائد كونها رسمية. يستفيد القطاع الإنتاجي في القطاع الرسمي من زيادة توفير الخدمات العامة المنتجة ويتأثرا سلبًا بالضرائب، بينما الاقتصاد غير الرسمي

(1) Buehn, A. and F. Schneider (2012), Shadow Economies around the World: Novel Insights, Accepted Knowledge, and New Estimates, **International Tax and Public Finance**, 19, pp. 139–171.

بطريقة معاكسة[1]. إن نمو القطاع غير الرسمي جاء نتيجة لتقصير مؤسسات الدولة في تعزيز آليات اقتصاد السوق الفعال، وقيام رواد الأعمال بأنشطتهم وأعمالهم خارج القطاع الرسمي وبسبب عدم كفاءة توفير السلع العامة.

٣/٢/٦ عجز الموازنة العامة

يؤدي زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي إلى انخفاض إيرادات الدولة وبالتالي زيادة عجز الموازنة، مما يقلل بدوره من جودة وكمية السلع والخدمات المقدمة من القطاع العام. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الضرائب على الشركات والأفراد في القطاع الرسمي، على الرغم من استمرار تدهور جودة السلع العامة (مثل البنية التحتية). والنتيجة هي اتجاه العديد من الأنشطة والشركات والأفراد للمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي[2]. وبالتالي فإن البلدان ذات الإيرادات الضريبية الأعلى التي تحققت من خلال معدلات ضريبية أقل، وقوانين ولوائح أفضل، وسيادة قانون أفضل، ومستويات فساد أقل، غالباً ما يكون لديها اقتصاد غير رسمي أصغر. وهذه النقطة الى سيتطرق اليها البحث لمعرفة آثر الاقتصاد غير الرسمي على الإيرادات الضريبية وعجز الموازنة في مصر.

٤/٢/٦ نمو الاقتصاد الرسمي

يعتبر نمو الاقتصاد الرسمي عاملاً رئيساً آخر في ظهور الاقتصاد غير الرسمي. حيث كلما ارتفعت نسبة البطالة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ازداد الحافز للاتجاه نحو الاقتصاد غير الرسمي، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات[3].

٥/٢/٦ دور المشروعات الصغيرة

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بسبب طبيعة تلك المشروعات حيث تميل الى اجراء كل معاملاتها بالنقود السائلة، مما يؤدى الى زيادة عمليات التهرب الضريبي، وإذا ما تم محاولة تطبيق أي نظام ضريبي جديد لتقليل او تضمين تلك المعاملات ضمن الاقتصاد الرسمي، فأن ذلك سيؤدى الى افلاس تلك المشروعات لأن جميع أنشطتها تعمل ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

(1) Schneider, F. and D. Enste (2000), Shadow economies: Size, causes, and consequences, **The Journal of Economic Literature**, 38/1, pp. 77–114.

(2) Johnson, S., Kaufmann, D. and P. Zoido-Lobatón (1998), Regulatory discretion and the unofficial economy, **The American Economic Review**, 88/2, pp. 387–392.

(3) Feld, L. P. and F. Schneider (2010), Survey on the shadow economy and undeclared earnings in OECD countries, **German Economic Review**, 11/2, pp. 109–49.

٧- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر

من العرض السابق يمكن القول بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي يعد مرتفعاً في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث تنخفض نسبة العاملين بالاقتصاد غير الرسمي بشكل جوهري كلما ارتفع مستوى المعيشة مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير بعض الدراسات ان عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يقدر بحوالي ٥٠ % من العمالة غير الزراعية و63% من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة ويساهمون بما يوازي (30-40%) من الناتج المحلي الإجمالي[١].

هناك تقديرات مختلفة لحجم القطاع غير الرسمي في مصر، وذلك من حيث حجمه، وأنشطته، وعدد العاملين به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ففي عام ٢٠١٣ قدر حجم القطاع غير الرسمي بما يقرب من ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي من خلال أنشطة ٢,٧ مليون مؤسسة وما يقرب من ٨ مليون شخص يعملون في هذا القطاع "خارج الإطار القانوني"، وفقاً لإحصائيات المركز المصري للدراسات الرسمية لعام ٢٠١٤. كذلك يشير المركز إلى أن نسبة العقارات المملوكة لمصريين وغير المسجلة بلغت ٩٢% وقُدرت قيمتها بتريليون جنيه مصري في عام٢٠١٤[٢].

ويتفق العديد من الرسميين على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، غير أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير حجم هذا الاقتصاد، وعلى الرغم من ان تقدير هذا الاقتصاد يتم طبقا للطرق المتعارف عليها. غير ان النتائج التي تم التوصل اليها طبقا لتلك الطرق تختلف طبقا للاقتصاد الواحد. وذلك لاختلاف طرق التقدير وايضا لا يوجد تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي.

وهناك مجموعتان من الأساليب المستخدمة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويطلق على المجموعة الأولى الاساليب المباشرة وهي تستخدم لحساب أي ناتج قد يكون ناتج عن أي أنشطة لها علاقة بالاقتصاد غير الرسمي[٣]. أما المجموعة الثانية وهي الأساليب غير المباشرة وهي طريقة تقوم على اساس تتبع أي آثر قد يكون له علاقة بأي أنشطة خاصة بالاقتصاد غير الرسمي[٤].

---

(1) Medina, L. and F. Schneider. 2018. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? **,IMF Working Paper** 18/17.

(2) http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/66a68ad4.pdf

(3) Petersen, H.G. (1982), Size of the public sector, economic growth and the informal economy: development trends in the Federal Republic of Germany, **Review of Income and Wealth**، 28, pp.191–215.

(4) Schneider, F. (ed.) (2011), **Handbook on the Shadow Economy**, Edward Elgar, Cheltenham

ويمكن أجمالا تحديد المداخل التي تنطوي تحت هاتين الطريقتين كما يلي:

١. مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق.

٢. مدخل إحصائيات سوق العمل.

٣. مدخل نسبة استهلاك الكهرباء إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٤. مدخل المراجعات الضريبية.

٥. المداخل النقدية

- أسلوب المبادلات.
- أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة.
- أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب

٧-التهرب الضريبي والطلب على النقود

يستخدم البحث أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، ولذلك فأن أي تغيرات قد تحدث في النسبة ما بين النقود المتداولة الى الودائع تحت الطلب قد تعبر عن حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للاقتصاد الرسمي. ويعد "Gutmann 1977 " أول من استخدم هذا الأسلوب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة. ويقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة؛ أما معاملات الاقتصاد الخفي فيتم تمويلها أساسا باستخدام النقود السائلة. وعلى ذلك فإن التغيرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد الخفي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. ولقد افترض "Gutmann" في دراسته التالي[1]

١- اختيار سنة أو فترة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي.

٢- أن معدل النقود المتداولة بالنسبة للودائع تحت الطلب ثابت، وبالتالي فأن أي زيادة في هذا المعدل لابد وان تعكس الزيادة في الطلب على النقود المتداولة لتمويل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

٣- أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد غير الرسمي والرسمي ثابتة. .

---

[1] Peter M. Gutmann, (1977), The Subterranean Economy, **Financial Analysts Journal,** Vol. 33, No. 6 (Nov. - Dec.,), pp (26- 27).

وسيتم الاعتماد على تلك الفروض في دراستنا لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وسيتم اتخاذ عام (٢٠١٩) كسنة أساس وذلك بسبب الاجراءات التي تم اتخاذها من جهة الحكومة، وتم اختيار هذا العام على اعتبار انخفاض أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بنسبة كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة. ومن هذه الاجراءات قيام البنك المركزي المصري بمبادرات والتي تم أطلقها قبل ٤ سنوات لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة منخفضة ٥٪ متناقصة ساهمت في تعزيز النمو الرسمي وخلق فرص عمل وخفض معدلات البطالة لـ ٩,٩٪ وتسهيل انضمام الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي ونشر التكنولوجيا المالية[١].

ويتضح من الجدول رقم (٢) رغم بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الا انها لم تحد من زيادة نسبة النقود المتداولة مقارنة بالودائع تحت الطلب حتى عام ٢٠١٣، اما بعد ذلك العام بدأت الودائع في الارتفاع مقارنة بالنقود المتداولة وذلك بسبب الاجراءات الحكومية المتخذة من ارتفاع معدلات الفائدة وشهادات قناة السويس وغيرها التي أدت الى زيادة اقبال الأفراد والمؤسسات على الايداع في البنوك، وايضاً التوسع في فتح عدد البنوك وفروعها. وعلى الرغم من زيادة النقود المتداولة في الاقتصاد ولكن نسبة الودائع كانت أكبر.

جدول رقم (٢)

نسبة النقود المتداولة الى الودائع تحت الطلب في مصر

مليون جنيه

السنة	الودائع تحت الطلب current deposits	النقود في التداول money in circulation	نسبة النقود المتداولة / الودائع تحت الطلب C/d
2009	48836	126268	259%
2010	58818	144253	245%
2011	72487	179096	247%
2012	58798	204870	348%
2013	57095	260849	457%
2014	75822	288651	381%
2015	172408	313486	182%
2016	109617	368459	336%
2017	125547	452035	360%
2018	233768	482541	206%
2019	461341	507118	110%

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلات الرسمية والنشرات الاحصائية في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٩

[١] محمد الإتربي، "الاقتصاد غير الرسمي "، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورشة عمل، عدد٥٨١، اكتوبر ٢٠١٩.

واستناداً على البيانات السابقة في الجدول رقم (٢) يمكن احتساب حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته من الناتج المحلى الإجمالي في مصر، وذلك عن طريق احتسابه عن طريق المعادلات التالية:

$$M = \frac{C}{D} \qquad (1)$$

$$RM = Mt - M\,2019 \qquad (2)$$

$$VSE = RM * C * N \qquad (3)$$

$$RVSE = \frac{VES}{GDP} \qquad (4)$$

حيث:

M تعبر عن نسبة العملة المتداولة للودائع تحت الطلب

C العملة المتداولة

D الودائع تحت الطلب

N معدل دوران النقود

RM معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي

VSE حجم الاقتصاد غير الرسمي

RVSE نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلى الإجمالي

GDP الناتج المحلى الإجمالي

جدول رقم (٣)

نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلى الإجمالي[1]

بالمليون جنيه

السنة	RM معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي	N معدل دوران النقود	VSE حجم الاقتصاد غير الرسمي	GDP الناتج المحلى الإجمالي	RVSE نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج
2009	149%	1.41	264622	1096000	24%
2010	135%	1.32	257688	1268000	20%
2011	137%	1.36	334059	1441000	23%
2012	239%	1.51	737832	1674000	44%
2013	347%	1.42	1285107	1860000	69%
2014	271%	1.4	1094224	2130000	51%
2015	72%*	1.38	311070	2443000	13%
2016	226%	1.29	1075206	2709000	40%
2017	250%	1.19	1345502	3470000	39%
2018	96%	1.28	596011	4437000	13%
2019*	0%	1.37	0	1980000	0

المصدر: من اعداد الباحث طبقا للبيانات الواردة في الجدول رقم (٢) بالاستعانة بالمصادر التالية:

* لم يتم عقد جلسة لتجديد الودائع المربوطة للبنوك لدى البنك المركزي في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ في إطار عمليات السوق المفتوح، وتم عمل جلسة بدلاً منها يوم الخميس ٢٠١٥/٧/٢

(1) For more information:
Andreas Buehn, (2010) and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, **annual meeting of the European public choice society**, P20.
2-Mai Hassan, Friedrich Schneider, (2016) "Size and Development of the Shadow Economies of 157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013", **IZA DP No**. 10281, pp17-21

* تم اتخاذ عام (٢٠١٩) كسنة أساس وذلك بسبب الاجراءات التي تم اتخاذها من جهة الحكومة، وتم اختيار هذا العام على اعتبار انخفاض أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بنسبة كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة

يوضح الجدول رقم (٣) حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته من الناتج المحلى الإجمالي، حيث يتضح من الجدول السابق ان هناك نمواً ملحوظاً في الاقتصاد غير الرسمي في الفترة بعد ٢٠١١ حيث تضاعفت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج المحلى الإجمالي من ٢٣% الى ٤٤% واستمرت في التزايد حتى ٦٩% في عام ٢٠١٣ و٥١% عام ٢٠١٤وذلك راجع الى عدة أسباب: -

١- انخفاض مستويات الانتاج في تلك الفترة الملاحقة لبعض التغيرات السياسية التي حدثت والتي أدت الى توقف حركة الانتاج لبعض السلع في الاقتصاد الرسمي، مما ادى الى انخفاض نسبة العمالة واتجاههم الى الاقتصاد غير الرسمي.

٢- السماح باستيراد بعض السلع بدون تحويل عملة، أي قيام المستوردين باستخدام الصرف الأجنبي من خارج الجهاز المصرفي (السوق الموازية) في عمليات الاستيراد، حيث أدى ذلك الى ارتفاع معدل الصرف، مما أدى الى ارتفاع واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي.

٣- أن القطاع غير الرسمي لم يكن دوماً بهذا الحجم الكبير في مصر، ولكنه نما بشدة خلال تطبيق برنامج الإصلاح الرسمي في التسعينيات وعلى وجه الخصوص الخصخصة، وكذلك عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وما تلاها من أحداث يناير ٢٠١١.

وقد تمثلت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر فيما يلي:-

- انتشار الأسواق الشعبية والباعة المتجولين
- التجارة في النقد الأجنبي وخصوصاً الفترة التي سبقت تعويم الجنيه قبل عام ٢٠١٦.
- وجود العديد من الفلاحين الذين ينتجون ويستهلكون منتجاتهم دون أن تسجل في حسابات الناتج المحلى الإجمالي
- التجارة في السلع المحظور التعامل فيها محلياً ودولياً.
- لجوء بعض الأفراد الى استيراد بعض السلع على أنها للاستهلاك الشخصي دون أن تخضع لرسوم جمركية.

ومما سبق يمكن ان نلاحظ ان حجم الاقتصاد غير الرسمي قد نما بنسبة كبيرة منذ بداية ٢٠٠٩ ووصل الى ٢٤% من الناتج المحلى الإجمالي جنيه ووصل لأعلى ارتفاع له في ٢٠١٣بنسبة ٦٩% وذلك بسبب بعض الأسباب التي تم ذكره سابقاً، الا ان حجم الاقتصاد غير

الرسمي بدأ في الانخفاض بعد ٢٠١٣ ليصل الى اقل نسبة له وهى ١٣% من الناتج المحلى الإجمالي ، ولكن في عام ٢٠١٦ ارتفع مرة أخرى حيث تم تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة التعويم في تلك الفترة، وأدى ذلك الى حدوث صدمة في الاقتصاد المصري أدت الى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة ٤٠% من الناتج المحلى الإجمالي.

الا أن ثمار برامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع البينة التحتية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أطلقتها الحكومة من مبادرات من البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة بفوائد منخفضة وفترة سماح تصل الى ٥ سنوات ومبادرات وزارة التنمية المحلية وإصلاح البيئة التنظيمية والتشريعية والمؤسسية للاقتصاد المصري، ساهم بنسبة كبيرة في استيعاب تلك الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وساهم في توفير مزيدا من فرص العمل الحقيقة داخل الاقتصاد المصري توفر من خلالها قدراً من الحماية والضمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين بشكل يضمن لهم حياة كريمة ولائقة. حيث انعكس ذلك الى انخفاض حجمه بقيمة كبيرة حتى وصل في ٢٠١٨ الى ٥٩٦٠١١ مليون جنيه مصري بنسبة ١٣% من الناتج المحلى الإجمالي.

٨. أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في مصر

تسعى كل دولة الى زيادة حصيلتها من الموارد الداخلية عامة والضرائب خاصة وذلك لتقليل الاقتراض الداخلي والخارجي، ولذلك تعد الضرائب من أهم الموارد التمويلية الداخلية على اعتبار انها مورد دائم ومستقر للدولة، على خلاف أسعار البترول والقروض الخارجية والتي تختلف باختلاف سعر الصرف والاسعار العالمية. بما يمثل ضغوطاً على الاقتصاد القومي. ولان الواقع أثبت ان الاقتصاد المصري قد اعتمد على مصادر تتعرض للعديد من التقلبات مثل تحويلات العاملين بالخارج وايرادات قناة السويس والسياحة الأمر الذي أدى الى خلل في المصادر التمويلية وذلك مما دفع متخذي القرار الى الاعتماد على مصادر مستقرة ودائمة وهي الضرائب وذلك لتغطية نفقات الدولة وسد عجز الموازنة.

ولهذا فأن التهرب الضريبي يؤدى الى الأضرار بالموارد المالية التي كان من الممكن ان تتحصل عليها الدولة لولا وجود مثل هذه الأنشطة التي لا تدفع الضرائب المستحقة عليها. وبالتالي ينعكس ذلك على عدم قيام الدولة بالأنفاق العام على الوجه الكامل، وينعكس أيضاً ذلك بالسلب على قيامها بأداء واجباتها اتجاه مواطنيها.

أن من أهم الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي هو وجود جزء من الدخل القومي المتولد داخل الاقتصاد القومي لا يتم دفع الضرائب المستحقة عليه، ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بالكشف عن دخولهم الحقيقية وطبيعة وظائفهم او كليهما للسلطات الضريبية، وبالتالي يؤدى ذلك الى كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي بما يعكس فقدان جزء لا يستهان به من الايرادات العامة للدولة.

ونتيجة لذلك الانخفاض في الايرادات العامة الناتج عن ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي فذلك سيؤدى الى اتجاه الدولة الى زيادة معدلات الضرائب على القطاع الرسمي لمواجهة النفقات المتزايدة وسد عجز الموازنة العامة للدولة، وبذلك يصبح النظام الضريبي غير عادلاً في ظل وجود نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي، بما يؤدى الى ابتكار انظمة جديدة للضرائب غير مباشرة نتيجتها قد تكون سلبية وتتمثل في اتجاه بعض الأنشطة في الاقتصاد الرسمي الى الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدى زيادة التهرب الضريبي وانخفاض حصيلة الايرادات العامة للدولة أكثر فأكثر.

٩-١ تقدير حجم التهرب الضريبي

سيتم تناول حجم التهرب الضريبي الناتج عن وجود الاقتصاد غير الرسمي وآثره على الموازنة العامة في مصر، وذلك باستخدام بديهيات أساسية سيتم الاعتماد عليها في التقدير[1]:-

ان الاقتصاد الكلى ينقسم الى شقين أحدهما رسمي ويعكس الجزء المقاس وهو الناتج المحلى الإجمالي، والآخر وهو الجزء غير الرسمي وهو غير المقاس من الناتج المحلى الإجمالي، حيث يترتب على وجود ذلك النوع من الاقتصاد تهرب ضريبي كان من الممكن ان لا يحدث لو لم يتواجد الاقتصاد غير الرسمي.

ولتحديد حجم هذا التهرب الضريبي فأنه يعتمد على عاملين رئيسين وهما (السعر المتوسط للضريبة على الدخل وهو عبارة عن حصيلة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الإجمالي)، وقيمة الدخل غير الرسمي والذي تم حسابه في الجدول رقم (٣).

وفي ظل افتراض ان السعر المتوسط للضريبة متماثل في نوعي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وبالتالي يمكن تحديد مقدار التهرب الضريبي عن طريق (السعر المتوسط للضريبة على الدخل* الدخل الناتج عن الاقتصاد غير الرسمي) كما يوضحه الجدول رقم (٤).

[1] على بودلال، (٢٠٠٧)،"تقييم كلى للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي " **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، ص ٣٦٤

جدول رقم (٤)

قيمة التهرب الضريبي نتيجة وجود الاقتصاد غير الرسمي (٢٠٠٩-٢٠١٩)
بالمليار جنيه

السنة	الناتج القومي الإجمالي	الايرادات الضريبية	السعر المتوسط للضريبة[١]	الدخل غير الرسمي	التهرب الضريبي[٢]	نسبة التهرب لأجمالي الايرادات الضريبية	نسبة التهرب للناتج المحلى الإجمالي
2009	1,096	163222	15%	264,622	39,408.92	24%	4%
2010	1,268	170494	13%	257,688	34,648.51	20%	3%
2011	1,441	191626	13%	334,058	44,423.54	23%	3%
2012	1,674	207410	12%	737,832	91,418.02	44%	5%
2013	1,860	251118	14%	1,285,106	173,501.82	69%	9%
2014	2,130	260289	12%	1,094,224	133,715.77	51%	6%
2015	2,443	305957	13%	311,070	38,957.91	13%	2%
2016	2,709	352315	13%	1,075,205	139,834.31	40%	5%
2017	3,470	462007	13%	1,345,502	179,144.54	39%	5%
2018	4,437	628083	14%	596,010	84,368.79	13%	2%
2019	1,980	736121	37%	-	-	0	0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية والرسمية للبنك المركزي في الفترات (٢٠٠٩-٢٠١٩).

نلاحظ من الجدول رقم (٤) ان متوسط نسبة التهرب الضريبي لحصيلة الايرادات الضريبية تقدر ب٣٤% خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٩)، حيث مع زيادة الحصيلة الضريبية والناتج المحلى الإجمالي تزداد نسبة التهرب الضريبي، ولكن في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ ارتفع الناتج المحلى الإجمالي والإيرادات الضريبية ولكن نسبة التهرب الضريبي انخفضت من٤٠% الى١٣%، وذلك يدل على الاجراءات والمبادرات التي بدأت في تحقيق المرجو منها لدمج الاقتصاد غير الرسمي وأيضاً بسبب المنظومة الالكترونية للدفع التي أطلقتها الدولة في ظل استراتيجية التحول من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد غير النقدي والشمول المالي والتي ادت الى الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

[١] السعر المتوسط للضريبة = الايرادات الضريبية/ الناتج المحلى الإجمالي.
[٢] التهرب الضريبي = الدخل غير الرسمي* السعر المتوسط للضريبة.

تخسر الدولة ما يعادل في المتوسط ٤% من ايراداتها الضريبية الى الناتج المحلى الإجمالي نتيجة التهرب الضريبي الناتج عن وجود الاقتصاد غير الرسمي، حيث بلغ أجمالي التهرب الضريبي في المتوسط ٩٥٩٤٢ مليار جنية مصري في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٩وذلك يدل على ضخامة المبلغ التي تكبدته الدولة من خسارة نتيجة وجود مثل هذه الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المصري.

٩-٢ التهرب الضريبي وعجز الموازنة

ان وجود الاقتصاد غير الرسمي يؤدى الى وجود تهرب ضريبي وبالتالي ينعكس ذلك على العجز الكلى للموازنة العامة للدولة بالزيادة، حيث مع زيادة التهرب الضريبي ينعكس ذلك على زيادة النفقات التي تتحملها الدولة وأيضاً انخفاض الايرادات العامة التي تتحصل عليها مما يؤدى الى تعميق الفجوة ما بين الجانبين، وذلك يتنافى مع سياسات أي دولة تسعى الى تخفيض العجز الكلى للموازنة الى أقل قيمة ممكنة، ولمعرفة مدى مساهمة التهرب الضريبي في العجز الكلى للموازن فأن الجدول رقم (٥) سيوضح لنا ذلك.

جدول رقم (٥)

مدى مساهمة التهرب الضريبي في عجز الموازنة العامة (٢٠٠٩-٢٠١٩) **بالمليار جنيه**

السنة	الايرادات	النفقات	رصيد الموازنة	قيمة التهرب الضريبي	نسبة تغطية التهرب للعجز	رصيد الموازنة بعد اضافة التهرب للإيرادات
2009	288.544	356.43	-67.893	394.00	580%	326.11
2010	303.36	397.83	-94.479	346.40	367%	251.92
2011	302.009	440.41	-138.402	444.20	321%	305.80
2012	348.864	516.41	-167.553	914.10	546%	746.55
2013	403.589	644.07	-240.49	173.50	72%	66.99-
2014	519.447	759.84	-240.402	133.71	56%	106.69-
2015	538.4	805.61	-267.216	38.950	15%	228.27-
2016	549.038	886.89	-337.86	139.83	41%	198.03-
2017	755.11	1116.99	-361.88	179.14	50%	182.74-
2018	918.40	1,335.98	-417.581	84.360	20%	333.22-
2019	941,910	1,369,87	-427960	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- المجلات الرسمية والتقارير السنوية للبنك المركزي في الفترة من ٢٠٠٩ -٢٠١٩
- منشورات وزارة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٩

من خلال بيانات الجدول رقم (٥) يتضح أن رصيد الموازنة حقق عجز في الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٩)، وهذا العجز يمكن تخفيضه أو تحقيق فائض إذا ما تم ادراج الاقتصاد غير **الرسمي** وفرض ضرائب عليه، حيث بلغ العجز في عام ٢٠٠٩ (٧٦,٨٩) مليار جنيه، وبالتالي

هناك امكانية لتحويل هذا العجز الى فائض إذا ما تم القضاء على التهرب الضريبي الناتج عن الاقتصاد غير **الرسمي** وبإضافة قيمة التهرب الضريبي الى الإيرادات فإن ذلك سيؤدى إلى تغطية العجز ويصبح هناك فائض يقدر ب ٣٢٦,١١ مليار جنيه حيث سيتم تغطية التهرب الضريبي للعجز بمعدل ٥٨٠%.

من الملاحظ أن عجز الموازنة في جميع سنوات الدراسة سيتحول إلى فائض إذا ما تم القضاء على التهرب الضريبي الناتج عن وجود الاقتصاد غير الرسمي، ومن التحليل السابق نجد ان مصر تفقد العديد من الايرادات الضريبية نتيجة وجود مثل هذا النوع من الاقتصاد، حيث إذا تم الحصول على إيرادات تلك القطاعات غير الرسمية فأن ذلك سيساهم في زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي الى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وتحولها الى فائض ليساهم في نمو الاقتصاد المصري.

وبالتالي يجب على الدول وضع استراتيجية لدمج مثل هذا النوع من القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بما يحقق عائد وزيادة في الحصيلة الضريبية بدلاً من زيادة معدلات الضرائب على الأنشطة الرسمية والتي من الممكن ان تؤدى في النهاية لتحولها هي الأخرى إلى القطاع غير الرسمي.

٩- النتائج والتوصيات

من خلال البحث تم التوصل الى النتائج التالية: -

١- ان اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي قد تؤدى الى انتهاج سياسات اقتصادية غير صحيحة في ضوء البيانات الخاطئة، حيث قد يكون هناك قوى عاملة مسجلة على انها في حالة بطالة وهي تعمل بالاقتصاد غير الرسمي وبالتالي قد تقوم الدولة باتباع سياسات توسعية بهدف احتواء البطالة مما يؤدى في النهاية الى ارتفاع معدلات التضخم، وذلك راجع الى الاحصاءات والبيانات غير الصحيحة.

٢- النمو الملحوظ في الاقتصاد غير الرسمي خاصة خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤)، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد المصري عدم الاستقرار السياسي والرسمي، حيث تضاعفت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج المحلى الإجمالي من ٢٣% الى ٤٤% واستمرت في التزايد حتى ٦٩% في عام ٢٠١٣ و٥١% عام ٢٠١٤، وذلك قد يكون راجع الى عدة عوامل أهمها فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد الى اتجاه المستوردين لشراء العملة الأجنبية مما ادى الى تنشيط السوق الموازية.

٣- ان حجم الاقتصاد غير الرسمي بدأ في الانخفاض بعد ٢٠١٤ ليصل الى اقل نسبة له وهي ١٣% من الناتج المحلى الإجمالي، ولكن في عام ٢٠١٦ ارتفع مرة أخرى مع تطبيق برامج الإصلاح الرسمي في تلك الفترة وتعويم الجنيه المصري مما أدى لحدوث صدمة

في الاقتصاد المصري أدت الى ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى٤٠ % الناتج المحلى الإجمالي.

٤- ان ثمار برامج الإصلاح الرسمي والمبادرات التي أطلقتها الحكومة والبنك المركزي وأدت الى انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة ١٣% من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠١٨.

٥- قدر متوسط نسبة التهرب الضريبي لحصيلة الايرادات الضريبية ب ٣٤% في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٨، حيث مع زيادة الحصيلة الضريبية والناتج المحلى الإجمالي تزداد نسبة التهرب الضريبي، ولكن في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ نسبة التهرب الضريبي انخفضت من٤٠%الى١٣%، وذلك يدل على الاجراءات والمبادرات التي بدأت في تحقيق المرجو منها لدمج الاقتصاد غير الرسمي.

٦- تفقد مصر ما يعادل في المتوسط ٤% من ايراداتها الضريبية الى الناتج المحلى الإجمالي نتيجة التهرب الضريبي الناتج عن وجود الاقتصاد غير الرسمي ٢٠١٩وذلك يدل على ضخامة المبلغ التي تكبدته الدولة من خسارة نتيجة وجود مثل هذه الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المصري

وطبقاً للنتائج السابقة يوصى الباحث بالتالي:

١- إعادة تشكيل وجهة نظر الحكومة في طريقة التعامل مع العاملين بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة وضع استراتيجيات للتعاون معهم عن طريق منحهم حوافز وضمانات تتسم بالاستمرارية والاستقرار لإتمام عملية اندماجهم بالاقتصاد الرسمي.

٢- هناك امكانية لتحويل العجز في الموازنة الى فائض طبقاً للدراسة وذلك إذا ما تم القضاء على التهرب الضريبي الناتج عن الاقتصاد غير الرسمي وذلك ما تسعى اليه الدولة عن طريق تطبيق الشمول المالي والفاتورة الالكترونية.

٣- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة حد الاعفاءات الضريبية

٤- اتباع الطرق العلمية السليمة لأدراج مثل تلك الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي بما يحقق عائد وزيادة في الحصيلة الضريبية بدلاً من زيادة معدلات الضرائب على الأنشطة الرسمية والتي من الممكن ان تؤدى في النهاية لتحولها هي الأخرى الى الصفة غير الرسمية.

٥- توسيع دائرة الحكومة الإلكترونية لتشمل كافة أوجه النشاط والمعاملات الرسمية مع المصالح الحكومية والخاصة، وتبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل النشاط والترخيص له،

وتوسيع نظام التحصيل الإلكتروني ليشمل جميع الوحدات الرسمية وجميع الأنشطة مهما كان حجمها.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر والمراجع العربية

١- على بودلال، (٢٠٠٧)،"تقييم كلى للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي " **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الرسمية**، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.

٢- محمد الإتربى، "الاقتصاد غير الرسمي" **المركز المصري للدراسات الرسمية**، ورشة عمل، عدد٥٨١، اكتوبر ٢٠١٩.

٣- المجلات الرسمية والتقارير السنوية للبنك المركزي في الفترة من ٢٠٠٩ -٢٠١٩

ثانيا: المصادر والمراجع الأجنبية

1. Peter M. Gutmann, (1977), The Subterranean Economy, **Financial Analysts Journal,** Vol. 33, No. 6 (Nov. - Dec.,).
2. Grazia, R. [1982] " Clandestine Employment: A problem of Our Times, **international Labor Review**, v119 n5 p549-63 Sep-Oct 1982
3. Petersen, H.G. (1982), Size of the public sector, economic growth and the informal economy: development trends in the Federal Republic of Germany, **Review of Income and Wealth**، 28.
4. Tanzi, V. (1983), the underground economy in the United States: annual estimates, 1930– 1980, **IMF Staff Papers,** 30.
5. Mirus, R. & Smith, R. [1994] "Canada's Under Ground Economy "Canadian **Business Review**. Volume 21 .
6. Lippert, O. and M. Walker (eds.) (1997), The Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact, **The Frazer Institute**, Vancouver, B.C.

7. Johnson, S., Kaufmann, D. and P. Zoido-Lobatón (1998), Regulatory discretion and the unofficial economy, **The American Economic Review**, 88/2.

8. Schneider, F. and D. Enste (2000), Shadow economies: Size, causes, and consequences, **The Journal of Economic Literature**, 38/1.

9. Edgar L. Feige, 2004. "How Big Is the Irregular Economy in The Us?" **Macroeconomics,** University Library of Munich, Germany., Nov./Dec.

10. Feld, L. P. and F. Schneider (2010), Survey on the shadow economy and undeclared earnings in OECD countries, **German Economic Review**, 11/2.

11. Andreas Buehn, (2010) and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, **annual meeting of the European public choice society**.

12. Schneider, F. (ed.) (2011), **Handbook on the Shadow Economy**, Edward Elgar, Cheltenham

13. Buehn, A. and F. Schneider (2012), Shadow Economies around the World: Novel Insights, Accepted Knowledge, and New Estimates, **International Tax and Public Finance**, 19.

14. Mai Hassan, Friedrich Schneider, (2016) "Size and Development of the Shadow Economies of 157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013", **IZA DP No**. 10281.

15. Medina, L. and F. Schneider. (2018). Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? **IMF Working Paper** 18/17.

The Impact of Informal Economy on the Public Budget deficit In the Egyptian Economy during the period (2009-2019)

By

DR/ Ahmed Said Karam Elbokl
Lecturer of Economics
Faculty of Politics & Economics – Suez university
Ahmed.Elbokl@eco.suezuni.edu.eg
Ahmedelbokl251@gmail.com

Abstract

Many countries, regardless of their economic progress, face many obstacles and obstacles that may lead to a decrease in their economic growth rates, and the deviation of some of their official activities from their correct paths towards informal paths. The legitimate activities of the informal economy are among those paths that the state cannot limit, and therefore they do not represent a source of the state's tax revenues. Therefore, this study seeks to try to estimate the size of the informal economy and its effects on the public budget in Egypt.

During the period (2011-2014), the Egyptian economy witnessed a remarkable growth in the size of the informal economy, a period in which the economy was characterized by political and economic instability ,as it doubled the ratio of the informal economy to the gross domestic product (GDP) from 23% to 44% and continued to increase to 69% in 2013 and 51% in 2014, and this may be due to several factors, the most important of which is opening the way for the private sector to import to the direction of importers to buy foreign currency, which led To revitalize the parallel market. Egypt loses an average of 4% of its tax revenues to GDP as a result of tax evasion resulting from the existence of the informal economy 2019, which indicates the huge amount that the state incurred from a loss as a result of the existence of such informal activities in the Egyptian economy

Keywords: Informal sector, public budget, tax evasion, gross domestic product, informal income